UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION
APR 2 0 1993

S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3203
20 April 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس	: السيد ساركر	(باكستان)
الأعضاء	: الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد بانييز بارنويفو
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد بربوسا
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد ادسوس
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هداي
	نيوزيلندا	السيد أوبراين
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر
	اليابان	السيد هاتادو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسات السابقة بشأن هذا البند، أدعو ممثل البوسنة والهرسك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس؛ وأدعو ممثلي الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، ايرلندا، ايطاليا، البحرين، بلغاريا، تركيا، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سيراليون، قطر، كرواتيا، كندا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النمسا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كارديناس (الأرجنتين)، والسيد أبو عودة (الأردن)، والسيد فرهدي (أفغانستان)، والسيد أيالا لاسو (اكوادور)، والسيد شكوراني (ألبانيا)، والسيد غرافزو رانتزاو (ألمانيا)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد سوغاردا (اندونيسيا)، والسيد باتيوك (أوكرانيا)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كولينز (ايرلندا)، والسيد شيالوبا (ايطاليا)، والسيد عبد الغفار (البحرين)، والسيد باشوفسكي (بلغاريا)، والسيد بوركوغلو (تركيا)، والسيد حديد (الجزائر)، والسيد مؤمن (جزر القمر)، والسيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية)، والسيد ماكونسن (الدانمرك)، والسيد فويتشو (رومانيا)، والسيد تورك (سلوفينيا)، والسيد سيسي (السنغال)، والسيد أوزفالد (السويد)، والسيد كوروما (سيراليون)، والسيد النعمة (قطر)، والسيد دروبنجاك (كرواتيا)، والسيدة فريشيت (كندا)، والسيد سيموتيس (ليتوانيا)، والسيد كاميليري (مالطة)، والسيد رجالي (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد القاضي (المملكة العربية السعودية)، والسيد هوفنغر (النمسا) مقاعد إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

المتكلم الأول هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو عودة (الأردن): السيد الرئيس، اسمح لي أن استهل كلمة وفد المملكة الأردنية الهاشمية بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر واثقا من خبرتكم الواسعة ودرايتكم وحكمتكم في حسن إدارة أعمال المجلس. كما أرجو أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن شكر وتقدير وفد بلادي للسفير أوبراين، المندوب الدائم لجمهورية نيوزيلندا على نجاحه في أداء مهامه بحنكة واقتدار رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

واسمح لي سيدي الرئيس كذلك أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع بغرض إجراء مناقشة عامة حول الوضع في البوسنة والهرسك. ولكن قبل الانخراط في تناول الجانب المأساوي المتفاقم في هذا البلد المنكود وما يوجبه على مجلسكم الموقر من عمل ملح، أرى أن الواجب يقتضيني أن أشير إلى الجانب المضيء، على بهوته، في هذه الصورة القاتمة، فأشكر باسم وفد بلادي جهود قوات حفظ السلام الدولية على ما تؤديه من أعمال إنسانية في ظل ظروف صعبة وقاسية، كما أشكر سائر منظمات الإغاثة غير الحكومية على إصرارها الرائع على مواصلة تقديم مساعداتها للمنكوبين في هذه الحرب المجنونة البشعة.

لا أريد أن أستعرض فصول هذه المأساة - الملهاة التي تحمل عنوان "البوسنة والهرسك". والتي شاهدها وما يزال يشاهدها كل بيت يقتني تلفازا على هذه البسيطة، فكلها معروفة لديكم، لأن تفاصيلها تتكرر كل يوم ومع كل مرحلة من مراحل تطور العدوان الصربي على المسلمين البوسنيين منذ أكثر من عام حتى الآن ولكنني سأكتفي بالقول بأن العدوان الصربي تحد سافر متصل لميثاق الأمم المتحدة. وأنه عدوان يقوده مجرمون ما زالوا يتنكرون ليس لإنسانية ضحاياهم فحسب، بل لإنسانيتهم هم أيضا. فكل القرارات التي صدرت بحقهم والمناشدات التي وجهت إليهم وحاولت استنفار إنسانيتهم قد فشلت في ردعهم ولجم وحشيتهم. فهل يكون إنسانا من سرق المستقبل من عشرات الألوف من الأطفال وما زال يسرق؟ وهل يكون إنسانا من يمنهج اغتصاب النساء بشكل جماعي وما زال يمنهج؟ وهل يكون إنسانا من يقتلع الآخرين من بيوتهم ومصادر رزقهم ومواطن ذكرياتهم وما زال يقتلع؟ هل يكون إنسانا منتميا لهذا العصر من يمارس التطهير العرقي وما زال يمارس جريمته؟

إن ما لا يقل إيلاما وأسى وإثارة للصدمة من هذه الأفعال هو أنها ترتكب في قلب أوروبا، من قبل شعب أوروبي فإين حقوق الإنسان؟ وأين المثل وأين المبادئ التي يزدان بها الخطاب الغربي؟

بل أين الأمم المتحدة؟

إذا كان الصربيون يتحدون ميثاق الأمم المتحدة ويخرقونه، بمواصلتهم العدوان على المسلمين، فإن الأمم المتحدة نفسها تكون خارقة للميثاق إذا فشلت في استخدام صلاحياتها المنصوص عليها فيه لوقف ذلك العدوان، إلا إذا كان هنالك إثنتان من الأمم المتحدة: واحدة تستخدم صلاحياتها والأخرى لا تستخدمها.

إذا كان الأمر كذلك فما هو مصير السلام والأمن الدوليين؟ لقد اختلط علينا الأمر. فهل نأمل بوقف العدوان وردعه فقط إذا انفجر النزاع في منطقة فيها للدول المتنفذة مصالح؟ هل هذا هو المقياس؟ ليكن كذلك.

ومع ذلك لا بد من التساؤل: أين حقوق الإنسان؟

ألا ترى معي، سيدي الرئيس، أن فشل الأمم المتحدة بعد عام من العدوان الصربي المتصل على مسلمي البوسنة في وقف ذلك العدوان أو ردعه قد وضع كل دولة عضو أمام المرآة، لا لترى صورة "دوريان غراي" بل على الأقل لترى صورة للنفاق الذي تجاوز حده المقبول سياسيا؟

هل أكون مشتطا إذا اقترحت تخفيفا لبشاعة الصورة وتوخيا لتحقيق انسجام أكبر مع أنفسنا في الأمم المتحدة، أن يؤجل عقد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنوي عقده في فيينا، وأن يجمد البحث في حقوق الإنسان في هذا البلد أو ذاك إلى أن نتمكن من المحافظة على الكرامة الإنسانية لمن تبقى من مسلمي البوسنة؟

وأرجو أن يكون واضحا بأنني أقول ذلك بدون أي دوافع مستترة لأن بلدي هو من البلدان التي تفاخر باحترام حقوق الانسان.

ليس من الصعب على المراقب المتتبع للعدوان الصربي أن يتبين بأن هنالك نمطا سار عليه العدوان منذ بدايته قبل أكثر من عام. ويتمثل هذا النمط في ما يلي: أولا، هجوم صربي همجي على المسلمين؛ وثانيا، قرار يصدر عن مجلس الأمن؛ وثالثا، اتفاق وقف إطلاق نار بين الصرب والمسلمين بواسطة قيادة الأمم المتحدة في الميدان؛ ورابعا، خرق صربي لوقف إطلاق النار متمثل بهجوم جديد؛ وخامسا، مكاسب جديدة على الأرض تحققها القوات الصربية.

لقد وصل الأمر، مرحلة توجب علينا أن نكون أكثر صراحة لعلنا نستفيد من التجربة ونتوصل الى حل حاسم يوقف العدوان ويمكن المتنازعين من حل المشكلة سلميا، ويكسر النمط الذي سار عليه العدوان الصربي.

وفي هذا السياق سأشير الى أمرين: اولهما، من المعروف أن اللجوء الى المادة ٤٢ من الميثاق لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الدول الكبرى لأسباب واقعية كثيرة من أهمها أن تطبيق هذه المادة له متطلبات عسكرية ولوجستية لا تتوفر إلا لدى الدول الكبرى. ونعلم جميعا أن المسؤولين في هذه الدول تطوعوا في كثير من المناسبات بالتصريح بأن العمل العسكري لوقف العدوان الصربي صعب ولابد من تجنبه مستشهدين في موقفهم هذا بما حدث مع عدد من الفرق الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية في الأراضي اليوغوسلافية. إنني متأكد أن مثل هذه التصريحات لم يقصد بها طمأنة القادة الصربيين، ولكنها مع الأسف كانت بمثابة رسالة ضمنية طمأنت الصربيين حتى الآن بأن المادة ٤٢ لن تطبق عليهم. وثانيهما، أن قرار مجلس الأمن الذي يحظر ارسال الأسلحة للمتنازعين قد خلق وضعا غريبا محزنا.

إن الصورة البائسة التي يمكن أن نرسمها عن الوضع الناشئ عن هذا القرار هي صورة المسلم البوسني الذي شُد وثاقه الى جذع شجرة من العنق حتى القدمين وصورة الصربي الذي ربط قدمه بحبل طويل بشجرة قريبة سامحين له أن يبقي سوطه في يده. ومنذ ذلك الحين ما زال الصربي ينهال على المسلم ضربا بالسوط ولا يملك المسلم إلا الصراخ. ويعطف عليه المتفرجون ممثلين بالأمم المتحدة فيتقدمون له الماء كيلا يموت ظمأ.

إن قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣) كان لابد منه ومع ذلك فإن وفد بلادي يخشى أن أثر هذا القرار لن يكون أفضل من أثر ما سبقه من قرارات، بمعنى أنه لن يوقف عدوان الصرب الى أن يتمكنوا من التوصل

الى كامل أهدافهم على الأرض. وعلى ضوء النمط الذي يعمل وفقه الصرب، فإن الخطوة التالية المتوقعة ستكون اتفاقا لوقف إطلاق النار يليها خرق صربي للاتفاق متمثل بهجوم وكسب جديدين.

ولكي يعطي القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) نتائجه المتوخاة فإن وفد بلادي يقترح أن يصدر مجلسكم الموقر قرارا جديدا يدعم القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) ويعطيه القوة والفاعلية وذلك من خلال اشتماله على بندين: الأول، رفع الحظر عن تسليح جمهورية البوسنة عملا بالمادة ٥١ من الميثاق. إن القول بأن تسلح مسلمي البوسنة سيؤدي الى مزيد من القتل هو قول غير سليم. لأن المسلمين منذ بدء العدوان عليهم كانوا في حالة دفاع وهم الذين دفعوا ومازالوا يدفعون الثمن الأكبر من القتال فإن دافعوا عن أنفسهم فإنهم سيخففون من خسائرهم أما إذا زادت خسائر الصربيين فذلك أمر غير مرفوض لأنه قد يردعهم وهذا هو القصد. فالأصل هو العمل على وقف القتال لاستكمال مفاوضات السلام وبخاصة بعد أن وقع الكرواتيون والمسلمون على خطة فانس - أوين.

والثاني، إصدار انذار نهائي للقوات الصربية بوقف إطلاق النار في تاريخ محدد وإلا فإن مجلس الأمن سيفعل المادة ٤٢ من الميثاق.

إن وفد بلادي سيدي الرئيس يؤيد دعم كل الجهود التي تبذل من أجل وقف القتال تمهيدا للتوصل الى حل سلمي لهذه الحرب التي أودت بكرامة الانسان وهزت مصداقية الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى سلفي والي.

المتكلم التالي هو ممثل ليتوانيا وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيموتيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل النجاح وأنتم تترأسون مداولات تدور حول مواضيع صعبة وهامة للغاية. وإنني أشيد أيضا برئيس المجلس لشهر آذار/مارس، السنير أوبراين ممثل نيوزيلندا على مقدرته في توجيه أعمال المجلس. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة للتحدث أمام مجلس الأمن المكلف بالمهمة الأساسية للأمم المتحدة ألا وهي الحفاظ على السلم والأمن في عالمنا المتقلب.

وأود أن أعرب لمجلس الأمن عن القلق الكبير الذي يساور ليتوانيا حكومة وشعبا إزاء الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك. إن شعب ليتوانيا يشعر بالارتياح حيال الانتهاكات الصارخة للقانون الانساني الدولي المتمثلة في القصف المكثف للمدن والبلدات البوسنية، والمذابح التي لا حد لها، وعمليات الاغتصاب والطرد التي ترتكب ضد السكان المدنيين عملا بالسياسة البغيضة المسماة بـ "التطهير العرقي". إن أعمال الرعب هذه ما فتئت تحدث طيلة أكثر من عام، ويبدو أن التدابير المتخذة سابقا لوقف هذه الأعمال قد فشلت.

إن ليتوانيا، بوصفها دولة صغيرة، تعتمد في حماية أمنها إلى حد كبير على الأمم المتحدة وعلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى. ونحن مقتنعون بأن مصداقية هذه المنظمات في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات تتوقف على قدرة تلك المنظمات على العمل بعزم وتصميم في الأزمة البوسنية. ومع ذلك، انتهكت اتفاقات عديدة لوقف إطلاق النار خلال أيام وساعات وتنتهك قرارات مجلس الأمن انتهاكا صارخا. والسؤال المطروح هو عما إذا كان سيسمح لسياستي العدوان و "التطهير العرقي" بالنجاح. فإذا كان هذا هو واقع الحال، فكيف لبلد صغير أن يعتمد على المنظمات الدولية ومفهوم الأمن الجماعي في المستقبل.

وينبغي أن ندرك الآثار الخطيرة التي تمثلها مأساة البوسنة بالنسبة للمجتمع الدولي. إن الخطر الأكبر يكمن في عدم تآلف الإمكانيات الناشئة للأمن الجماعي وفشل المنظمات الدولية في وقف العدوان. إن إخضاع دولة عضوة في الأمم المتحدة ذات سيادة بالعنف والإكراه سيكون سابقة شؤم بالنسبة للمستقبل فيما لو سمح له بالنجاح. ومن واجب الأمم المجتمعة على هذه الطاولة وكل أعضاء الأمم المتحـــدة ضمان ألا تكون عودة سيادة "الحق للقوة" هي السائدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليتوانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حديد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، سيدي، عن التهانئ الحارة لوفد الجزائر على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل. إن ما تظهرونه من كفاءة ومهارة في إدارة أعمال المجلس ليشهد على مواهبكم العظيمة التي يعترف بها الجميع، وهي ضمانات النجاح في مهمتكم.

إن سلفكم السفير أوبريان ممثل نيوزيلندا، الذي كان رئيسا للمجلس، يستحق أيضا امتناننا وتقديرنا على الطريقة الرائعة التي أدى بها واجباته خلال الشهر المنصرم.

[illegible] المسلمين في ذلك البلد عتبة جديدة محفوفة بالعواقب الوخيمة. إن الاحداث الجاريه في البوسنه الشرقيه تؤكد - إن كـــان ثمـــة ضـــرورة للتأكيد - على أن هناك تصعيدا جاريا. وهذا التصعيد لا يشكل خطرا على

مستقبل البوسنة والهرسك فقط ولكن على منطقة البلقان برمتها. وهذا التصعيد ينم عن إصرار المعتدي على موقفه الذي يتسم بالتحدي تجاه المجتمع الدولي.

لقد وصفت بدقة محنة السكان المدنيين بأنها مشروع إبادة، كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٨ نيسان/أبريل، إذ دعت لاحترام الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال منع جرائم الإبادة والمعاقبة عليها.

إن الجزائر، التي استرعت انتباه المجلس منذ ما يزيد عن عام إلى خطورة الحالة في البوسنة والهرسك وإلى مخاطر التصعيد الذي تنطوي عليه، تود أن تؤكد مجددا على تضامنها مع حكومة البوسنة وتأييدها لها في الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال لدولة عضوة في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، نود أن نؤكد بأن للمجتمع الدولي، وبصورة أكثر تحديدا لمجلس الأمن، ضمان احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة من خلال بذل جميع الجهود لإنهاء العدوان وإعادة إقامة العدل وحكم القانون.

لهذا فإن الجزائر قد عملت بدأب سواء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي حركة عدم الانحياز، على تشجيع ممارسة الضغوط السياسية واتخاذ تدابير محددة بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لهذه المشكلة. وأسهمنا أيضا في الجهود الإنسانية من خلال تقديم مساعدة مادية واستقبال الجرحى ومعالجتهم.

إن خطة فانس - أوين، التي احتاجت صياغتها إلى جهود مضنية، قد وجدت قبولا لدى الحكومة البوسنية والجانب الكرواتي بالرغم من أوجه النقص التي تعتورها؛ غير أن هذه المرونة الظاهرة والروح التوافقية قد عجزتا للأسف عن توليد موقف مماثل من جانب الطرف الصربي، الذي لم يكتف برفض الخطة ولكن صعد أيضا من أعماله العدوانية من أجل تحقيق مزيد من المكاسب الإقليمية والاستمرار في مسعاه المتمثل في ممارسة عملية "التطهير العرقي" الرهيبة.

ومن الواضح تماما أنه لا يمكن السماح للأمور بأن تستمر على ما هي عليه. ومن الجلي كذلك أن التدابير المعتمدة لحد الآن من جانب مجلس الأمن لم تكن لها سوى آثار محدودة. ولذلك، فقد آن الأوان أن يضطلع المجلس بمسؤولياته على أكمل وجه حيال هذه المأساة التي تهز الضمير العالمي كله.

وهذا يفترض مسبقا أولا الوقف الفوري للأعمال القتالية في أرجاء البوسنة والهرسك وإنشاء مناطق آمنة على نحو عاجل لمنع تكرار المآسي وانتشارها كتلك التي وقعت في سريبرينيتسا. ثانيا، من الضروري أن ننظر في توسيع عضوية وولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بحيث تتمكن من تأدية مهمتها بفعالية لحماية السكان المدنيين الذين يتعرضون لجميع أنواع الانتهاكات وممارسات "التطهير العرقي".

لقد حان الوقت كذلك لأن يتخذ مجلس الأمن جميع الخطوات الممكنة، على سبيل الاستعجال، لتعزيز الرقابة على الأسلحة الثقيلة في أنحاء جمهورية البوسنة والهرسك، وكذلك رصد جميع خطوط الإمدادات. ونحن نعتقد أن هذه المهام ينبغي أن تضطلع بها الأمم المتحدة.

في المجال الإنساني لا بد من ضمان وصول قوافل الإغاثة دونما إعاقة فضلا عن إنهاء التشريد الإجباري للسكان وضمان عودة المشردين إلى بيوتهم في أمان تام.

وفي التحليل الأخير، إن الاستجابة غير الكافية من جانب المجتمع الدولي، التي لم تنه العدوان والتنكيل الذي يعاني منه شعب البوسنة والتدهور المستمر للحالة في البوسنة والهرسك تؤكد كلها على حقيقة أن حظر الأسلحة المفروض على هذه الجمهورية يعد مفارقة وفي الواقع يماثل إلى حد كبير حرمانها من حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وهو الحق الذي جسدته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الشعب المسلم في البوسنة، الذي يواجه بشجاعة وكرامة الوحشية التي لا تطاق، يحق له أكثر من أي وقت مضى أن يطالب بتعويضات في محكمة التاريخ ولأن يطالب بامتلاك الوسائل التي يحتاجها لأن يضمن أن يكون بإمكانه الدفاع عن نفسه.

مما لا شك فيه أن الحالة في البوسنة والهرسك تشكل تحديا لمصداقية الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن. وهذه المأساة التي لها أبعاد عديدة والتي تهدد بأن تصبح بؤرة صراع خطير يهدد بأن يشمل المنطقة برمتها وأن يؤدي الى نتائج غير متوقعة تشكل اختبارا لقدرة مجلس الأمن على مواجهة هذا التحدي بفعالية عن طريق الاستجابة للمتطلبات المتأصلة في أزمة كهذه تبينت الحقائق المتصلة بها بوضوح. إننا نأمل أن تتمكن المناقشة الحالية من المساهمة في إعطاء زخم جديد لمجلس الأمن يتماشى مع توقعات المجتمع الدولي وكذلك الرأي العام العالمي الذي يتابع باستنكار الأحداث المؤلمة التي تزداد تدهورا يوما بعد يوم في جمهورية البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وإنني على ثقة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بحكمة ودراية عرفناها فيكم. واسمحوا لي أن أشكر السفير تيرانس كريستوفر أوبراين رئيس المجلس للشهر الفائت على حسن إدارته لأعمال المجلس.

لقد اتخذت حكومتي المبادرة مع أعضاء فريق الاتصال المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي طالبة عقد اجتماع لمجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، إذ ما برح العالم يشهد بهلع استمرار العدوان الصربي على البوسنة والهرسك. ومع ذلك يبدو أن المجتمع الدولي لم يع تماما العواقب المستقبلية للأعمال الوحشية التي يمارسها الصربيون في البوسنة والهرسك ضد المدنيين والأبرياء. لقد بلغت سياسة " التطهير الإثني" التي يمارسها زعماء الصرب حد ما كان يسميه النازيون "End/osung" أي "الحل النهائي".

إن تدمير المدن وذبح المدنيين وإرهاب الأطفال واغتصاب الأطفال والنساء وقتل المسنين والشيوخ ليست أعمالا تدل على شجاعة عسكرية، بل تدل على وحشية ومستوى أخلاقي حقق سجلا جديدا في تاريخ الانسان. وإذا ما استعرضنا ممارسات الصربيين في البوسنة والهرسك يطالعنا تقرير فريق الخبراء الذي أرسلته المجموعة الأوروبية للتحقيق في عمليات اغتصاب النساء المسلمات. لقد تم اغتصاب آلاف النساء المسلمات ضمن سياسة متعمدة ومستمرة ترمي الى تحقيق "التطهير الإثني". ولقد قتل عدد كبير

من المسلمات ومنهن عدد لا يستهان به في سن الطفولة على أيدي مغتصبيهن. وبالإضافة الى هذا، تستمر الوحدات شبه العسكرية الصربية بمواصلة تدمير المساجد والأماكن الدينية والمراكز الثقافية لمحو الآثار الحضارية في المدن الإسلامية في البوسنة والهرسك ومنع قوافل الأمم المتحدة من تقديم المساعدة الانسانية للأبرياء. ولقد كان منذ البدء واضحا تأييد ودعم صربيا والجبل الأسود للصربيين مما ألحق أضرارا مادية وبشرية فادحة بشعب وتراث جمهورية البوسنة والهرسك.

هذا ولقد اتخذ مجلس الأمن منذ أيام قليلة قرارين أساسيين هما القرار ٨١٩ (١٩٩٣) والقرار ٨٢٠ (١٩٩٣). إن إعلان منطقة "سريبرينيتسا" والمناطق المحيطة بها مناطق آمنة، خطوة مهمة في عدم سقوط هذه المدينة في أيدي القوات الصربية ولكنه يجب تأمين انسحاب القوات شبه العسكرية الصربية منها ومن المناطق المحيطة بها وتأمين المواد الغذائية والطبية لسكانها الأبرياء.

لقد مضى أكثر من ثلاثة أسابيع على توقيع الطرف البوسني المسلم والطرف الكرواتي على خطة اتفاق السلم المعروفة بخطة فانس - أوين. واتخذ المجلس منذ أيام قليلة القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) وأعطى الصربيين فرصة تسعة أيام للتوقيع على الخطة المقدمة، على أنه في حال عدم التوقيع الصربي فإن تعزيز الجزاءات ضد صربيا والجبل الأسود يصبح ساري المفعول. لقد أقر مجلس الأمن مرة أخرى بأن تعنت قيادة صربيا والجبل الأسود هو العقبة الأساسية في تنفيذ خطة السلم. ونحن نرى أنه لولا توفير الطاقة البشرية والمؤن والمعدات العسكرية من قبل صربيا والجبل الأسود لوقّع الصربيون في البوسنة منذ مدة على خطة فانس - أوين ولأمكن تنفيذها. وبالتالي فنحن نقرأ في هذا أن فعالية القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) موجهة ضد صربيا والجبل الأسود. إن عزل صربيا والجبل الأسود بالكامل اقتصاديا وماليا وتجاريا عن بقية العالم قد يؤدي الى إقناع القادة الصربيين بالعودة الى صوابهم. لقد خالطوا الأسطورة بالتاريخ وأوحى إليهم بأنه لا يمكن قهرهم، وإن أحدا لن يمسهم بسوء. ولذلك، نحن نرى أن القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) اتخذ لزيادة ممارسة الضغط لإرساء السلم. ولكن لا بد لنا أن نذكر أنه ما دام مجلس الأمن لا يتصرف ليفرض رقابة دولية حقيقية وفعالة على الأسلحة الثقيلة التي يملكها الصرب وحدهم، فلن يتحقق أي شيء يُذكر عن طريق الجزاءات الاقتصادية التي يظهر تأثيرها بعد وقت طويل. إن الوقت من ذهب للمدنيين الأبرياء في البوسنة والهرسك ولا بد لمجلس الأمن من اتخاذ إجراءات فورية لرفع الحظر الجزئي على الأسلحة لتمكين المسلمين في البوسنة والهرسك من ممارسة حقهم المتأصل في الدفاع عن أنفسهم.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تطالب المجتمع الدولي بضمان انسحاب القوات الصربية النظامية وغير النظامية من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، وتطالب المجتمع الدولي بتوفير كل دعم لتمكين حكومة البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الشرعي، سواء كان هذا الدعم ماديا أو عسكريا أو معنويا. ونحن نطالب بملاحقة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وتقديمهم للمحاكمة وفق مبادئ وأحكام القانون الدولي. كما أننا نؤيد حق شعب وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك بمطالبة صربيا والجبل الأسود بتعويضات عادلة عن خسائرهما في الأرواح والممتلكات. ونحن نأمل أن يقوم المجتمع الدولي بوضع الأسس الثابتة والعادلة لإرساء قواعد السلام المبني على الحق والعدل، وهو ما يدعو إليه ديننا الإسلامي الحنيف وحضارتنا العربية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي ممثل مالطة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاميليزي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة للتكلم أمام مجلس الأمن بشأن الأحداث المأساوية في منطقة يوغوسلافيا السابقة وبصفة خاصة في البوسنة والهرسك. ونثق تماما أن المجلس، بفضل قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، سيجد الشجاعة والحكمة اللازمتين للقيام بالواجبات الجسام التي تنتظره. وبهذه المناسبة يود وفدي أيضا أن ينوه بالطريقة الممتازة التي أدار بها سلفكم السفير تيرينس أوبراين أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن الأحداث التي وقعت في الأيام القلائل الماضية حول مدينة سريبرينيتسا البوسنية أبرزت بشكل حاد المأزق الأخلاقي والسياسي الذي يواجهه المجتمع الدولي منذ بضعة شهور في يوغوسلافيا السابقة، وهو مأزق ناشئ عن التناقض بين الجهد الدبلوماسي والإنساني الهائل المبذول والعائد المتحقق المحدود.

ونحن كأفراد نشعر بغضب وسخط عميقين إزاء المعاناة والمهانة المستمرتين اللتين تحيقان بإخواننا البشر هناك. وكحكومات نتشاطر قلقا عميقا إزاء التحدي المباشر للشرعية الدولية والاستقرار الدولي من جراء الاحتقار الذي تنم عنه الطريقة التي تنتهك بها أبسط قواعد القانون الإنساني. وحكومة مالطة، شأنها شأن حكومات أخرى، تدين إدانة قاطعة قوية الفظائع التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نشجب سياسة "التطهير العرقي" البغيضة. ونطالب بوقف أعمال العدوان ضد المواطنين العزل. ونحن عازمون على العمل على ضمان ألا تفلت من العقاب تلك الانتهاكات المنهجية الصارخة لحقوق الإنسان.

منذ ما يزيد على ١٢ شهرا ما فتئ المجتمع الدولي يبذل جهودا دبلوماسية وإنسانية فائقة من أجل إيجاد تسوية سلمية لمشاكل يوغوسلافيا السابقة. وفي هذه العملية تقوم الأمم المتحدة بأكبر عملية لحفظ السلم في تاريخها. كما تقوم الوكالات الإنسانية بتنفيذ عدد من أضخم برامج المساعدة وأطولها زمنا. والمنظمات الإقليمية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمجموعة الأوروبية تقوم بجهود كبيرة بالتنسيق مع الأمم المتحدة. والدول فرادى ما فتئت تقدم موارد بشرية ومادية كبيرة. وقد وضعت خطة سلم تحظى بالتأييد النشط للمجتمع الدولي بأسره باستثناء الصرب الأطراف في الصراع.

لقد اتخذت سلسلة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وطبقت جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وتم تشديدها تدريجيا. واتخذت إجراءات لإنشاء محكمة جنائية للنظر في الجرائم الإنسانية المرتكبة. وفرضت منطقة يحظر فيها تحليق الطائرات وتم التفويض بالقيام بعمل عسكري لإنفاذ هذا الحظر. مع ذلك، وبعد كل هذه الجهود، شهدنا الأحداث الأخيرة حول سريبرينيتسا، وهي أحداث تركز على حقيقة أن كل جهود المجتمع الدولي لم تؤد حتى الآن إلى استعادة العقلانية والشرعية إلى تلك المنطقة التي تعاني من المأساة.

وفي خضم جزعنا وإحباطنا من أن ذلك الجهد الكبير جدا لم يحقق حتى الآن هدفه الرئيسي، لا بد لنا أن ننوه ونشيد أولا بالجهود البطولية لأولئك الذين يتحملون وطأة الماساة - وفي المقام الأول المدنيون الأبرياء في البوسنة والهرسك: النساء الذين اغتصبوا والأطفال الذين شوهوا والمسنون الذين اقتلعوا من ديارهم والأشخاص من جميع الأعمار الذين قتلوا. كما ننوه ونشيد بهؤلاء الذين يخدمون في الميدان وأقصد القـــوات التابعة لشتى الدول، وبالمسؤولين في الوكالات الإنسانية العديدة الذين يواصلون، معرضين أنفسهم لخطر كبير، السعي إلى إيجاد، وأحيانا إنفاذ، بعض أعمال الإغاثة حتى في وسط كل هذه المعاناة والمرارة. ولا بد أيضا أن نعبر عن تقديرنا العميق للجهود الدؤوبة التي يقوم بها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، إذ أن صبرهما ومهارتهما الدبلوماسية جوهريان لإيجاد عنصر الأمل في حالة تتسم باليأس.

وفي معرض تقييم هذه الحالة اليوم، فإننا ندرك أن المجتمع الدولي لا يزال يتعرض للتحدي على جبهتين رئيسيتين: في جهوده من أجل حماية سكان البوسنة والهرسك وفي جهوده لتأكيد فعالية ومصداقية المؤسسات الدولية المنوط بها تأمين السلوك الإنساني والشرعية الدولية. وعلى مدى هذه الشهور اقتُرح عدد من الأفكار فيما يتعلق بتوفير قدر أكبر من الحماية لسكان البوسنة والهرسك. وربما آن الأوان للنظر بالتفصيل في بعض هذه الأفكار.

إن القرار ٤٧/١٢١ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر الماضي يحث مجلس الأمن على أن يبحث استخدام جميع الوسائل اللازمة لإعلاء واستعادة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها ووحدتها الإقليمية وكذلك إمكانية استثناء جمهورية البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة. ومجلس الأمن في قراره ٧٥٨ (١٩٩٢) يشير إلى إنشاء منطقة أمنية تشمل سراييفو ومطارها، وفكرة المنطقة الأمنية في سريبرينيتسا هذه المرة ظهرت مرة أخرى يوم الجمعة الماضي في القرار ٨١٩ (١٩٩٣).

وترى حكومتي أن فكرة إنشاء مناطق أمنية في مناطق مختارة في البوسنة والهرسك تشكل في الظروف الراهنة إجراء له ما يبرره، بل ضروريا، لحماية سكان ذلك البلد. وفي رسالة مشتركة مع وزير خارجية سلوفينيا موجهة إلى الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اقترح وزير خارجية بلادي رسميا اتخاذ:

"إجراء نشط ملموس، من جانب الأمم المتحدة بالتنسيق مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، عن طريق تركيز كبير في قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة، لإقامة 'طوق صحي' حول سراييفو ومدن أخرى في البوسنة والهرسك وحمايته".

وما حدث في سريبرينيتسا يؤكد اعتقادنا بأن القيام في الوقت المناسب بوزع عدد معقول من قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في المناطق الحساسة باعتبار ذلك تدبيرا لإقامة مناطق أمنية يمكن أن يساعد في الحيلولة دون استمرار تردي حالات خطيرة حرجة. وهذا من شأنه أن يتيح بدوره حيزا إضافيا للقيام بجهود دبلوماسية من أجل إيجاد تسوية سلمية يجرى اتباعها.

ويدرك جميع أعضاء المجتمع الدولي بصورة مؤلمة أنه إذا لم تتحسن الحالة في البوسنة والهرسك فسيتعين تدريجيا القيام بتدابير أكثر شدة. إن سلامة ومصداقية فكرة النظام الدولي الجديد برمتها رهن بهذا الافتراض. وبالنسبة لبلد صغير مثل مالطة، التي تبني أمنها على فكرة الاستقرار والشرعية الإقليميين والدوليين، من الضروري للمؤسسات المناطة بها مهمة الحفاظ على هذا الاستقرار وتلك الشرعية، أن تؤكد سلطتها.

وبهذه الروح تتعهد حكومتي بالتزامها الكامل بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام في يوغوسلافيا السابقة. ونغتنم هذه الفرصة لكي نكرر ذكر تعهدنا بأن نؤيد بالكامل تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن لإنهاء الكثير من الانتهاكات لحق الحياة وحقوق الانسان الجوهريه الأخرى وهي الانتهاكات التي يشهدها المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وأن نتخذ كل الإجراءات اللازمة لضمان ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مالطة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى سلفي والي.

وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الأولى بعد الثلاثة آلاف والمائتين، أدعو الآن السفير دراغومير جوكيتش الى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد جوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن، بدلا من اجتماعه للنظر في الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك في جهوده من أجل إحلال السلم الدائم لشعبها، خضع لضغوط تهدف الى إجراء مناقشة عامة بشأن هذا الموضوع، هدفها الوحيد على ما يبدو إدانة جانب واحد فحسب. وفضلا عن ذلك، لا نرى هدفا لهذه المناقشة لأن المجلس قد اتخذ بالفعل سلسلة من التدابير العقابية الجديدة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكن أن تسهم بأي حال من الأحوال في تحقيق هدف السلم العادل والدائم في البوسنة والهرسك. وإن هذه التدابير موجهة أساسا الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي ليست طرفا في الحرب الأهلية الدائرة في البوسنة والهرسك.

وإن مجلس الأمن، إذ يفعل ذلك، يكون قد أهمل تقارير قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والأمين العام وتجاهل المعلومات التي قدمها الصرب من البوسنة. وبهذه الطريقة، تعرض صورة غير دقيقة للحالة في البوسنة وبالتالي تتخذ قرارات ذات جانب واحد بإيقاع سريع.

لقد عمل المجلس خلال الأزمة والصراع في البوسنة والهرسك في كثير من الأحيان على أساس افتراض خاطئ مفاده أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مسؤولة عن اندلاع الحرب وأن بوسعها أن تؤثر أساسا على صرب البوسنة لقبول عناصر خطة السلام التي يجدونها مناقضة لمصالحهم الحيوية.

إن القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) لا يزال يدين بشكل تعسفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على اشتراكها المزعوم في الأزمة في البوسنة والهرسك رغم أنه من الثابت أن يوغوسلافيا لا يمكن أن تكون مسؤولة عن اندلاع الحرب ولا عن استمرار إراقة الدماء في البوسنة والهرسك. إن ما هو في كفة الميزان الآن هو حرب

أهلية ودينية وعرقية تشارك فيها ثلاث أمم تشكل البوسنة والهرسك، وهي المسلمون والصرب والكروات. وتمثل هذه الحرب في البوسنة والهرسك بشكل أوضح بالقتال الشرس الحالي بين القوات المسلمة والقوات الكرواتية في البوسنة والهرسك، مما يسبب خسائر فادحة على كل من الجانبين رغم اتفاقهما على التعاون العسكري والأنشطة العسكرية المشتركة.

وقد قيل في مناسبات عديدة إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليست لها مطالبات إقليمية إزاء أي من جيرانها كما أكد ذلك الإعلان المعتمد في الجمعية الاتحادية عندما أنشئت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٢ لم يبق جندي واحد من الجيش اليوغوسلافي في أراضي البوسنة والهرسك، بينما يحتل ٤٠ - ٥٠ ألفا من الجنود الكروات أجزاء من البوسنة والهرسك. وقد تأكد هذا أيضا في تقرير الأمين العام. ورغم هذه الحقائق، يواصل المجتمع الدولي في حملة لا تهدأ لوصف يوغوسلافيا بأنها معتدية ويدعو الى معاقبتها وعزلها.

تهتم يوغوسلافيا اهتماما حيويا وتلتزم التزاما كاملا بإيجاد نهاية للحرب في البوسنة والهرسك بالوسائل السلمية والحوار. وقد بذلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جهودا ضخمة لتسهيل عملية السلم. ولقد قبلنا كل قرارات ومبادئ مؤتمر لندن وأيدنا خطة فانس - أوين كأساس لإنهاء الحرب الأهلية ومعاناة جميع الأمم الثلاث.

وقد تعاونت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالكامل مع الرئيسين المشاركين خلال مفاوضات السلم وقدمت مساعيها الحميدة.

وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بغية تحقيق الحل العادل والدائم، قد دعت الى وضع مراقبين في كل مطاراتها وعلى طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك وكذلك بين كرواتيا والبوسنة والهرسك؛ واقترحت تطبيع العلاقات المتبادلة مع جمهوريات يوغوسلافيا السابقة؛ ولكن لم تكن هناك أية استجابة؛ ولقد اتخذت مبادرات سلمية في عدة مناسبات وبدأت أعمالا إنسانية؛ وسمحت بمرور قوافل المعونة الانسانية وساعدت على هذا المرور الى البوسنة والهرسك وتقوم برعاية ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين من كرواتيا والبوسنة والهرسك، بينهم ٠٠٠ ٥٠ مسلم و ٠٠٠ ١٥ كرواتي.

وللأسف، لقد تجاهل مجلس الأمن بالكامل في هذا القرار وما سبقه من قرارات، الدور الإيجابي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالإصرار على معاملتها بوصفها طرفا في الصراع يستحق العقاب.

لقد أدانت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وشعبها دون تحفظ الجريمة المروعة، جريمة "التطهير الإثني" أيا كان مرتكبوها وأينما وقعت. وقد اعترضنا بشدة على احتجاز الرهائن على أساس عرقي، وعلى قصف المدن، ولا سيما سراييفو، وتدمير القرى والبنية الأساسية والكنائس والآثار الثقافية.

ورغم جهودنا، فإن السكان الصرب في البوسنة والهرسك والمناطق التي تحميها الأمم المتحدة قد تعرضوا خلال بضعة الأشهر الماضية لهجمات لا تلين وعدوان مستمر. في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تعرض إقليم كراجينا، تحت حماية ووجود الأمم المتحدة، لهجمات سافرة من جانب القوات الكرواتية منتهكة انتهاكا واضحا لخطة فانس - أوين ورغم المطالبات الواردة في قرار مجلس الأمن ٨٠٢ (١٩٩٣)، استمرت هذه الهجمات دون هوادة وتكثفت مؤخرا. ولم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء.

لقد واصلت القوات المسلمة والكرواتية في البوسنة والهرسك حملة الإرهاب والاستفزاز التي تشنها. وقد دمرت خلال الهجوم الذي بدئ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ قرى صربية عديدة في شرق البوسنة وقتل أكثر من ٢٠٠ ١ صربي، معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن. ولم يسترع ذلك انتباه مجلس الأمن أو الصحافة العالمية.

وإن قوات المسلمين في جهودها من أجل إثارة التدخل العسكري الأجنبي وإشراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الحرب، قد وصلت الى حد الهجوم على أراضي وسكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذاتها. ولم يستجب مجلس الأمن لنداءاتنا المتكررة بوقف عدوان المسلمين والكروات. وقد تمسكت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جانبها بأقصى قدر من ضبط النفس وأبقت رد فعلها عند أدنى مستوى ممكن.

إن جرائم وفظائع مروعة ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة على أراضي يوغوسلافيا سابقا. وأولئك المسؤولون عن جرائم الحرب وانتهاكات القانون الانساني ينبغي أن يقدموا للمحاكمة. وفي هذا الشأن، تؤيد حكومة يوغوسلافيا لجنة الخبراء المنشأة وفقا للقرار ٧٨٠ (١٩٩٢) وتتعاون معها. ومع هذا، فأنه بتشويه وإنكار الحقائق تُعطى صورة مشوهة: هي أن الصرب في البوسنة والهرسك وأيضا في المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة هم فقط المجرمون. إن إلقاء اللوم على الصرب وحدهم واعتبار الأمة الصربية بأسرها من الشياطين لن يساعدا، مع هذا، على حل الصراع، لأنه لا يمكن أن يكون هناك منتصرون في الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

منذ بداية الأزمة ونشوب القتال على أراضي يوغوسلافيا سابقا، استخف استخفافا خطيرا بتاريخ المنطقة وبالأسباب العميقة الجذور للتوترات الكامنة. وفي محاولات متسرعة لعلاج الأزمة ارتكبت المجموعة الأوروبية وبعد ذلك المجتمع الدولي بأسره سلسلة من الأخطاء الفادحة ذات العواقب البعيدة المدى. وكما هو معترف به بشكل عام الآن أن الاعتراف السابق لأوانه بجمهوريات يوغوسلافيا سابقا قبل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة فجر الحرب الأهلية. وتقدم بيانات عديدة صدرت عن شخصيات سياسية بارزة، بما في ذلك الورد كارينغتون والسيد سيروس فانس واللورد أوين، دليلا واضحا على ذلك. وفي سلسلة من الاحداث التي لم يسبق لها مثيل في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا كوفئ الانفصال وأعطيت أولوية للحدود الداخلية التي رسمت بأسلوب عشوائي غير ديمقراطي على الحدود الخارجية المعترف بها دوليا. لقد قبل المجتمع الدولي في مجرد شهور، بل إنه شجع، تفكك يوغوسلافيا وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة. احترم حق تقرير المصير للسلوفانيين والكرواتيين والمسلمين بينما أنكر نفس الحق على الصربيين.

إن الصربيين في كرواتيا والبوسنة والهرسك ليسوا معتدين، إنهم يقاتلون من أجل بقائهم على أرضهم التي عاشوا عليها طيلة قرون.

لقد عملت يوغوسلافيا على الاضطلاع بدور بناء خلال محادثات السلام بشأن يوغوسلافيا سابقا والبوسنة والهرسك. إننا لم ندخر جهدا في جنيف وهنا في نيويورك في مساعدة الرئيسين المشاركين في بحثهما عن حل قابل للاستدامة لإنهاء أعمال القتال والمعاناة. ومن المعروف تماما أن زعامة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهوريتي صربيا والجبل الأسود اضطلع بدور هام جدا في تسهيل قبول البوسنيين الصرب لعناصر هامة في خطة السلام.

وفي مساعدة عملية السلام استلهمنا الفرضية الأساسية بأنه لن يتوفر حل دائم ما لم تراع فيه المصالح الحيوية لجميع الشعوب الثلاثة في البوسنة والهرسك. كما أنه لن يمكن إحلال سلام عادل بفرضة بالقوة على أي طرف من الأطراف.

وللأسف، فإنه عند الصياغة النهائية لخطة فانس - أوين لم تبذل جهود كافية لضمان المساواة الكاملة. إن الخرائط التي رسمت والتي يجري فرضها الآن ليست مقبولة بالكامل لدى البوسنيين الصرب لأنها غير عادلة وتهدد المصالح الوجودية للصرب بينما تتحيز لمصالح الكروات والمسلمين. إن الخطة يراها البوسنيون الصرب غير مقبولة لأنها تقسم بطريقة ظالمة المنطقة ومواردها المعدنية وإمكانات الطاقة والبنية الصناعية ولا تتوافق مع التشكيل الاثني للسكان.

إن إعطاء الصرب في البوسنة موعدا نهائيا لقبول خطة فانس - أوين للسلام والتوقيع عليها بأكملها يتعارض مع نتائج مفاوضات جنيف والمبادئ المعتمدة بأن الاتفاق سيُسعى إليه على أساس موافقة جميع الشعوب المكونة الثلاثة وأنه لن يفرض أي حل.

إن السؤال المطروح الآن هو - ماهو الدافع وراء إنكار المبادئ المعتمدة؟ هل هو السعي إلى إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك أم البحث عن عذر لإدامة وزيادة الضغط ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغية تحقيق غايات أخرى؟

إن المجتمع الدولي يمسك بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رهينة للبوسنيين الصرب والمسلمين والكروات. إن الاقتناع بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية الصرب يمكنهما أن تأمرا الصربيين في البوسنة بقبول شيء يعد تهديدا لبقائهم، وبأن البوسنيين الصرب مستعدون لإطاعة الأوامر من بلغراد وهم وزيف. إننا ننصحهم، ونبذل قصارى جهدنا في هذا الشأن ولكننا لا يمكننا أن نأمر شعبا - يموت ويضحي بكل شيء يملكه ليعيش على أرضه - بأن يستسلم.

إننا نشارك المجتمع الدولي القلق ونفاد الصبر، ونفهم تماما مسؤولية مجلس الأمن في جهده لإعادة إحلال السلم والأمن في المنطقة بأسرها. إلا أن هذا لا يمكن تحقيقه بعزل جانب وممارسة ضغط لم يسبق له مثيل وفرض جزاءات جديدة على شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، رغم أنه ليس طرفا في الصراع، بغرض تنفيذ حلول ظالمة لا يمكن أن تدوم.

وسيكون من سوء الحظ فعلا إذا ما توقفت عملية السلام التي أسفرت بالفعل عن نتائج ملموسة. ونحن نعتقد أن المفاوضات ينبغي أن تستأنف بسرعة، حيث أن هناك إمكانيات، وبخاصة عن طريق المحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية، للاتفاق على المسائل المعلقة إذا ما جرت تنقيحات ضرورية لإرضاء جميع الأطراف.

إننا واثقون بأن الجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيسان المشاركان السيد فانس واللورد أوين لم تذهب أدراج الرياح وأن هناك إمكانية لمواصلة عملية التفاوض. إننا نقدر إسهام السيد فانس غاية التقدير، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع خلفه السيد ستولتينبرغ.

إن يوغوسلافيا لم تدخر جهدا في البحث عن حل عادل ودائم للصراع في البوسنة والهرسك. لقد تعاونا تعاونا تاما مع المبعوثين الخاصين - نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد فيتالي شوركين، والسفير رجينالد بارثولوميو من الولايات المتحدة الأمريكية - في مساعيهما.

لقد قرر مجلس الأمن سلسلة من التدابير غير الانسانية التي ليس لها ما يبررها إطلاقا والتي هدفها الأساسي هو تشديد الخناق على شعب بلادي وشنقه بصرف النظر عن أن القانون والقواعد الانسانية لا تعترف بالمعاقبة الجماعية. إن الجزاءات تنتهك حقوق الانسان الأساسية وتعاقب شعبا بريئا وتتركه دون دواء وغذاء وسائر السلع الأساسية التي تبقي على حياته. إن مجلس الأمن - بفرضه تلك الجزاءات يضع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في معسكر اعتقال، ويعاقب الشعب الصربي بأكمله، وهذه محاولة لارتكاب الابادة الثالثة في تاريخ ذلك الشعب. إن هذه ليست سلسلة من التدابير التقنية والاقتصادية؛ إنها بشكل عملي حكم بالإعدام أعلنه مجلس الأمن على شعب بأسره. لقد أصيب أول الضحايا بالفعل من عواقب الجزاءات الحالية: إن الأطفال حديثي الولادة يموتون في المستشفيات بسبب نقص الأدوية والأدوات.

إن مجلس الأمن، وهو ينطلق نحو زيادة الجزاءات الاقتصادية والعزل والمعاقبة الجماعية لشعب يوغوسلافيا، سيضيف إلى المأساة التي نزلت بشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن الجزاءات تخالف اتفاقيات دولية عديدة بشأن حقوق الانسان، وقد وصم اليوغوسلافيون جميعا بأنهم شياطين وحولوا إلى منبوذين.

وفي الوقت الذين نسعى فيه إلى تفادي المأساة والمعاناة المستمرتين اللتين يتعرض لهما ضحايا الحرب الأهلية الأبرياء في البوسنة والهرسك، فإن مجلس الأمن، بفرض الجزاءات، ثم توسيعها الآن، يسعى إلى فرض الصعاب والمعاناة على جميع المدنيين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذين لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكونوا مسؤولين عن الحرب الدائرة بجوارهم. وأكثر قطاعات السكان تعرضا لهذه المحن في يوغوسلافيا هي أكثرها ضعفا، أي الأطفال والمرضى والشيوخ وضعاف الأبدان.

إن عزلة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحصار المفروض على شعبها لا يمكن أن يؤديا إلى السلم، ولن يسهما إلا في تحطيم أمة بأكملها وخلق مزيد من بؤر الأزمات، والتدمير الاجتماعي والوطني في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وإشاعة القلاقل في منطقة البلقان بأكملها. كما أن إغلاق الممرات المائية وحظر الملاحة في نهر الدانوب هما في حد ذاتهما تدبير يشكل خطرا جسيما على المنطقة بأسرها. وفرض تدابير عقابية جديدة لا يمكن أن يسفر إلا عن مزيد من الضحايا الأبرياء والمعاناة وعدم الاستقرار.

مع ذلك، فإن فرض مزيد من الجزاءات لا يمكن، من الناحية الموضوعية، أن يوقف الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك أو يجعلنا، بأي شكل، أقرب إلى السلم العادل والدائم. ولنا خير دليل على ذلك في الفترة المنقضية بعد فرض الجزاءات منذ ما يقرب من عام. أما الجهود التي بذلتها يوغوسلافيا لتيسير عملية السلم فلم تكن نتيجة ضغوط أو جزاءات، وإنما نتيجة مصلحة حقيقية في ضرورة أن يسود السلم في البوسنة والهرسك وفي أقاليم يوغوسلافيا السابقة.

لقد سعت حكومة يوغوسلافيا الاتحادية إلى تحقيق حل سلمي للأزمة في البوسنة والهرسك منذ بدايتها، على أساس احترام المصالح المشروعة لكل الشعوب الثلاثة وتوافق الرأي فيما بينها حول شكل حياتها معا. وفي هذا السياق، أيدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خطة فانس - أوين بوصفها أساسا مفيدا لإجراء مزيد من المفاوضات الهادفة إلى تحقيق توافق الآراء بشأن الخرائط المقترحة.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تولي أولوية مطلقة للوقف الفوري وغير المشروط للصراع العسكري، واستمرار المفاوضات بشأن خطة السلم للبوسنة والهرسك.

والحكومة اليوغوسلافية على اقتناع بأن المسائل الخلافية المتبقية المتعلقة بالخرائط المقترحة يمكن أن تحسم ينبغي ألا تعرض عملية السلم للخطر. وبلوغا لهذه الغاية أيدت الحكومة النداء الذي وجهه مجلس بليتشا إلى المجتمع الدولي للمساعدة على تنظيم اجتماع ثنائي بين الأطراف المتحاربة، وعرضت ضيافتها ومساعيها الحميدة لعقد مفاوضات مباشرة مبكرة بين البوسنيين الصرب والبوسنيين المسلمين، وبين البوسنيين الصرب والبوسنيين الكروات.

من الجلي أن السلم الدائم في البوسنة والهرسك لا يمكن تحقيقه بفرض حلول غير تفاوضية على الأطراف المعنية. وما من شك في أن بعض عناصر الخطة القائمة لا تتماشى مع مصالح جميع الأطراف. والطريقة الوحيدة لإعادة إقرار السلم هي مواصلة المفاوضات بصبر ودأب ومثابرة، حتى يتسنى مراعاة المصالح الحيوية لجميع الأمم الثلاث، والتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء. وفي تلك العملية، ينبغي النظر إلى يوغوسلافيا كشريك لا كخصم.

وكما أعلنت حكومة يوغوسلافيا في ١٨ نيسان/ابريل من هذا العام، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما زالت ملتزمة تماما بسياسة السلم، والتغلب على الأزمة في البوسنة والهرسك، بالوسائل السياسية وعلى أساس الاحترام المتساوي للحقوق المشروعة لجميع عناصر الشعب الثلاثة. وفي هذا الصدد، ستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وممثليها. لكن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستدافع بثبات عن سيادتها وسلامتها الاقليمية إذا أجبرت على ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المسجل على القائمة هو ممثل ايرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أضم صوت وفدي إلى الملاحظات التي أدلي بها فيما يتعلق بشخصيتكم المرموقة ومقدرتكم المعروفة. أود أيضا أن أقول نفس الشيء عن سلفكم، السفير تيرنس أوبراين.

نجتمع هنا اليوم لمناقشة الحالة في البوسنة والهرسك. وسأدلي، بعد قليل، بعدد من النقاط بشأن هذه المسألة بناء على تعليمات من حكومتي. إلا أنني أود، قبل ذلك، أن استهل ملاحظاتي بمقدمة تحوي الفكرة الأساسية، بالاقتباس مما قاله ابن بلدي الشاعر و. ب. ييتس الذي كتب كثيرا عن موضوع الحرب الأهلية ولقد قال ما يلي:

"تتهاوى الأشياء؛ ولا يستطيع المركز أن يصمد؛
بطلق العنان للفوضى المجردة لتحل بالعالم،
ينطلق الحد المعتم بالدماء، وفي كل مكان
تغرق البراءة
خير البشر يعوزهم الايمان، وشرهم
يملؤهم حماس محموم."

(المجيء الثاني، و. ب. ييتس)

في الأيام الأخيرة، كانت هناك بوادر تفيد بأن خير البشر، أي المجتمع الدولي، على وشك إظهار بعض الإيمان فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك. والقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) الذي اتخذ يوم السبت ليلا، إلى جانب هذه المناقشة يشهدان على هذه الحقيقة.

إنني ممتن لمجلس الأمن على إعطائي الفرصة لأسجل آراء حكومة ايرلندا بشأن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك.

تتشاطر حكومتي بالكامل الشواغل التي حملت أعضاء المجلس من مجموعة عدم الانحياز على التماس هذه المناقشة. فسيكون منافيا للضمير لو أن هذه المأساة الانسانية المروعة، هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين لم يعالج في مجلس الأمن من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ولا أرى ضرورة لأن أصف بالتفصيل طبيعة الأهوال التي نشهدها في البوسنة والهرسك. فالحقائق معروفة للجميع. إنها إهانة للمجتمع الدولي. إنها سلسلة من الأعمال الوحشية واللاانسانية ليس لها نظير في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. إنها، كما وصفها مؤخرا نائب رئيس وزراء ايرلندا، السيد ديك سبرينغ في البرلمان الايرلندي:

"... المذابح والوحشية المطلقة التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة في سريبرينيتسا وفي مدن المسلمين الأخرى في شرق البوسنة. إنه شيء يكاد لا يصدقه عقل أن تقصف طوائف بأكملها من الناس الأبرياء وتتعرض للتجويع وتحتجز كرهائن، سعيا لتحقيق مآرب عسكرية وسياسية."

إن الوحشية والفظائع التي شهدناها تبرز حقيقة أساسية واحدة هي أن هدفنا، وهو تأمين تسوية شاملة ودائمة للصراع في يوغوسلافيا السابقة - وفي المقام الأول في البوسنة والهرسك، لن يتحقق إلا بتصميم المجتمع الدولي الحازم وجهوده الجماعية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تضطلع ايرلندا بدورها مع شركائها في المجموعة الأوروبية، وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهنا في الأمم المتحدة. لقد قام المؤتمر الدولي، في ظل القيادة الماهرة لرئيسيه المشاركين، بوضع خطة سليمة للبوسنة والهرسك قبلها اثنان من الأطراف البوسنية.

ويتعين علينا، في هذه المرحلة المتأخرة، ألا ندخر جهدا لتأمين موافقة البوسنيين الصرب. وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بحرارة باتخاذ مجلس الأمن لقراره ٨٢٠ (١٩٩٣). وترحب، بصفة خاصة، بتأييده لخطة السلم، وإدانته "التطهير الاثني"، وتأكيده من جديد أن الذين يغتصبون النساء أو يأمرون باغتصابهن يعتبرون مسؤولين عن أعمالهم بصفة شخصية.

ولكن، قبل كل شيء، ترحب حكومتي أيما ترحيب بأن مجلس الأمن قد تصرف بحسم لغرض عزلة تامة على صربيا والجبل الأسود في حالة تقاعس البوسنيين الصرب عن التوقيع على خطة السلم وبدء تنفيذها ووقف هجماتهم العسكرية بحلول ٢٦ نيسان/ابريل. إن التدابير المتخذة لغرض عزلة على صربيا والجبل الأسود تدابير متشددة. وقد أخذت مأخذ الجد.

إن السلطات في بلغراد أمام خيار مطلق: بإمكانها أن تكفل قبول خطة السلم وتنفيذها ووضع نهاية للقتال؛ أو أن تقرر أن تحكم على صربيا والجبل الأسود بالمشقة التي ستعقب العزلة التي لم يسبق لها مثيل، ثمنا للسعي الأحمق إلى تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية في البوسنة والهرسك.

وكانت حكومة بلادي تتمنى لو أن مجلس الأمن استطاع أن يتحرك من قبل لعرض هذا الخيار المطلق على البوسنيين الصرب وعلى بلغراد. ولكننا نرحب أيضا بأن مجلس الأمن طالب في قراره ٨١٩ (١٩٩٣) باعتبار سريبرينيتسا والمناطق المحيطة بها منطقة آمنة ينبغي أن تكون في منأى عن الهجمات المسلحة، وذلك عقب المذبحة الإجرامية التي عانى منها سكانها في الأشهر الأخيرة. ونحن نرحب بأن مجلس الأمن أدان محاولة البوسنيين الصرب إجبار السكان المدنيين على إخلاء منطقة سريبرينيتسا والأجزاء الأخرى من البوسنة والهرسك.

إن احترام تنفيذ القرار ٨١٩ (١٩٩٣) في الأيام القادمة سيدل على مدى استعداد البوسنيين الصرب للامتثال لقرارات مجلس الأمن.

إن النهج الأساسي في السياسة الخارجية الأيرلندية يقضي بحسم الصراعات الدولية عن طريق المفاوضات بدلا من الوسائل العسكرية. ولكننا، إذ أخذنا على عاتقنا مهمة إنهاء هذا الصراع المروع باستخدام أدوات التفاوض والضغوط، فإننا في ايرلندا، والمجتمع الدولي عامة، نشاطر احساسا عميقا بالاحباط والسخط إزاء العنف وسفك الدماء المستمرين. إن ما يحدث في البوسنة والهرسك يمثل انتهاكا لجميع القيم المتحضرة ويعد تحديا مباشرة لسلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وأود أن أؤكد على موقف حكومة بلادي التالي: إذا فشلت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل تفاوضي، فسيحتاج مجلس الأمن إلى النظر في جميع الخيارات المتاحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وإنني آمل مخلصا أن يفكر الصربيون في البوسنة والهرسك وفي بلغراد مليا في مغبة رفضهم لصفقة السلم، وأن يتجنبوا، بتعاونهم مع الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، اضطرار المجلس إلى النظر في تدابير إنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إن المعاناة في البوسنة والهرسك يجب أن تنتهي. ولدى سلطات بلغراد القدرة على تحقيق ذلك. وإننا نتطلع في هذه اللحظة الحرجة إلى مجلس الأمن من أجل قيادة حاسمة وعمل ثابت لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ايرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي ممثل البانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شكورتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. إن انجازاتكم الشخصية ومهاراتكم كدبلوماسي حكيم انعكست بالفعل على عمل المجلس. وفي الوقت ذاته، أوجه التحية والشكر إلى سلفكم، السفير أوبراين، ممثل نيوزيلندا، على خبرته المثيرة للإعجاب التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

يعلق الوفد الألباني أهمية كبرى على هذا الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن، اقتناعا منا بأنه سيسهم إسهاما كبيرا كما نأمل، في حل مشكلة خطيرة وعاجلة للغاية مشكلة وضع حد للحرب الدموية في البوسنة والهرسك.

إن جمهورية البانيا تشعر بقلق خاص إزاء الصراع هناك، إذ أنه يصيب الأرواح الإنسانية بالهلاك. وتقترن هذه الحرب بعدد كبير من الجرائم: اغتصاب آلاف من النساء المسلمات وقتلهن؛ تدمير جماعي للمنازل؛ تشريد الناس بالقوة. والهدف الجلي من ذلك هو إقامة مناطق صربية مطهرة عرقيا. إن "التطهير العرقي" الذي ينفذ بقوة السلاح ضد المسلمين، اتخذ ابعادا هائلة. وأعداد كبيرة من المدن في البوسنة والهرسك لا تزال محاصرة، ولا يزال سكانها المعانون رهائن. وتقوم الوحدات الصربية شبه العسكرية بارهاب المدنيين المسلمين؛ وسريبرينيتسا مثال حزين على ذلك. ولم يبق الآن أي شك في أن صرب البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يتحملون المسؤولية الكاملة.

إن صرب البوسنة يواصلون رفض خطة السلم التي اقترحها اللورد أوين والسيد سايروس فانس، والتي قبلها بالفعل المسلمون والكروات في الوقت الذي تتكلم فيه صربيا والجبل الأسود بتهكم عن جهودها السلمية المزعومة في البوسنة والهرسك.

لقد انضمت البانيا بصورة حاسمة إلى المجتمع الدولي في محاولة التوصل إلى حل عادل وسريع للأزمة، وهي تحث قادة صرب البوسنة على قبول خطة السلم؛ وإذا رفضوا فينبغي إجبارهم على ذلك. ومن المؤسف أن الجهود السلمية لم تكن مجدية حتى الآن.

وفي ظل هذه الظروف تعرب البانيا أيضا عن قلقها المشروع إزاء احتمال انتشار الحرب إلى كوسوفو القريبة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولهذا السبب أيدت البانيا تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ٨١٦ (١٩٩٣) بشأن انفاذ منطقة حظر الطيران فوق البوسنة، وأيضا القرارين ٨١٩ و ٨٢٠ (١٩٩٣)، ورحبت بالتزام منظمة حلف شمال الأطلسي بإنفاذ حظر الطيران فوق البوسنة وفقا للقرار ٨١٦ (١٩٩٣). كما أنها رحبت بقرار مجلس الأمن ٨٠٨ (١٩٩٣) المتعلق بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، والمطالبة بالمحاكمة الفورية للمسؤولين عن هذه الجرائم.

فضلا عن ذلك، تؤيد بلادي تأييدا كاملا إعلان المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، الصادر في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣، الذي يؤكد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات محددة لتشديد العقوبات ضد صربيا والجبل الأسود. ان جمهورية البانيا تعلق أهمية خاصة على حقيقة أن مجلس الأمن ينظر في مشروع قرار يرمي إلى ذلك بالتحديد - تشديد العقوبات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - ومن شأنه، على المدى الطويل، أن يؤدي إلى قبول البوسنيين الصرب لخطة السلم. ولكن من دواعي أسفنا أن اعتماد مشروع القرار هذا يجري تأجيله، مما يترك الباب مفتوحا لمزيد من الفظائع.

ويحدونا الأمل في أن يتم دون مزيد من التأخير اعتماد قرار ينص على الوقف الفوري للحرب، وتشديد العقوبات - وخاصة العقوبات الاقتصادية - ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ووضع جميع الأسلحة الثقيلة الموجودة لدى جميع الأطراف المتحاربة تحت رقابة فعالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي ممثل الدانمرك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاكونسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقدر الدانمرك هذه الفرصة للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن للحالة السائدة في البوسنة والهرسك. إن سياسة بلدي بشأن هذه المسألة هي سياسة المجموعة الأوروبية التي ترأسها الدانمرك حاليا.

ما برحت الدول الاثنتا عشرة تعمل من أجل التوصل الى حل سلمي وسياسي وشامل للصراع الجاري.

ومنذ أربعة أسابيع، عندما أشادت المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بقرار حكومة البوسنة والهرسك التوقيع على خطة فانس - أوين للسلام، قلنا إننا سنتلمس مزيدا من التدابير ضد الصرب إذا ما رفضوا قبول الخطة. ولذا نرحب باتخاذ مجلس الأمن في ١٧ نيسان/ابريل القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، الذي يفرض تدابير اضافية قوية ضد صربيا والجبل الأسود إذا رفض الصرب التوقيع على خطة السلام وإيقاف عدوانهم العسكري في موعد أقصاه ٢٦ نيسان/ابريل.

لقد كانت المجموعة الأوروبية تفضل أن يتخذ هذا القرار فور توقيع الرئيس عزتبيغوفيتش على خطة السلام. ولكننا نفهم سبب تأخر صدور القرار، بالرغم من أننا نأسف لذلك. ونشجب استغلال الجانب الصربي لهذا التأخير. فبدلا من أن يعمل الصرب صوب قبول خطة فانس - أوين والحل السلمي، أخذوا يبتعدون أكثر وأكثر عن ذلك الهدف. وبدلا من وقف عدوانهم تحركوا صوب سربرينيتسا، مسببين معاناة رهيبة هناك. وإذا لم يقم صرب البوسنة والصرب في بلغراد، حيث تتخذ القرارات النهائية، بعكس هذا السلوك، فإنهم سيجلبون على أنفسهم التدابير القوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣).

إن الدانمرك، مع الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة الأوروبية، قد أيدت خطة فانس - أوين تأييدا تاما وقاطعا. فنحن نعتقد أنها تمثل تسوية عادلة ومتوازنة وناجعة للبوسنة والهرسك، وأنها تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للطوائف الثلاث في الجمهورية، وأنها البديل الوحيد لاستمرار حرب لن يكون فيها أي منتصر. وإن رفع حظر السلاح، ودخول المزيد من الأسلحة وتصعيد العنف والمزيد من القتل ليست هي الحل، وهي لا تتمشى مع وقف القتال المتصور في خطة فانس - أوين. فلقد تم بالفعل فقدان عدد لا حصر له من الأرواح.

لقد ذكرت الدول الاثنتا عشرة مرارا أن التسوية التفاوضية هي الحل الوحيد. وماتزال خطة فانس - أوين هي الأساس الوحيد لهذا الحل. فهي نتيجة شهور من الجهود الدؤوبة والمفاوضات الشاقة من جانب الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المشترك بين المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة المعني بيوغوسلافيا سابقا. وأود أن أشيد بالسيد فانس واللورد أوين على المهارة والالتزام والعمل الشاق الذي قاما به في مهمتهما الرائعة.

وتعتقد الدانمرك اعتقادا راسخا أنه قد حان الآن وقت الالتزام التام بخطة فانس - أوين للسلام. وقد التزمنا مع غيرنا من الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بإرسال القوات وتقديم ملايين الدولارات في شكل مساعدة انسانية للسكان الذين ابتلوا بالحرب في البوسنة. إن الجنود والسائقين المتطوعين والمراقبين والعاملين في تقديم المساعدة والأطباء والممرضات يقومون بعمل هائل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد فعلنا ذلك نصرة لقضية السلام. وسنواصل الضغط على جميع الأطراف لتلتزم بالسلم. ومما يسبب لنا الإحباط تجدد القتال بين المسلمين والكرواتيين في وسط البوسنة.

إننا ندين إدانة قاطعة الهجوم الصربي في شرقي البوسنة ورفضهم خطة السلام. وإذا ظل الموقف الصربي على حاله حتى ٢٦ نيسان/ابريل فإنهم سيشعرون على الفور بمدى جسامة الجزاءات الدولية المشددة. فلقد أنهت المجموعة الأوروبية الترتيبات لتطبيق هذه التدابير بأشد درجة ممكنة والى أن يعود صانعو القرار في صربيا وصرب البوسنة الى صوابهم مهما استغرق ذلك من وقت.

إن الرسالة الى الصرب واضحة، واختيارهم واضح. فإما أن يتعاونوا أو أن يتعرضوا لمزيد من الجزاءات القاسية المفضية الى العزلة الدولية الكاملة لصربيا والجبل الأسود منذ الآن ولسنين عديدة.

إن الدانمرك والمجموعة الأوروبية تأملان وتتوقعان أن يدرك الرئيس ميلوسيفيتش أن ثمن استمرار العدوان على البوسنة والهرسك باهظ للغاية. ونحث بقوة زعيم صرب البوسنة، السيد رادوفان كارادجيتش، على التوقيع على خطة فانس - أوين الآن. فهذا هو السبيل الوحيد الى استعادة السلم في البوسنة والهرسك. والسبيل الوحيد أمام صربيا والجبل الأسود للعودة الى الاندماج في المجتمع الدولي والرفع التدريجي للجزاءات، هو قبول خطة السلم بأكملها والتعاون التام والفعال بشأن تنفيذ جميع عناصرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل سيراليون. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا كانت الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك اليوم ترمي الى مجرد الهزء بمجلس الأمن، وإذا كانت الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك اليوم ترمي الى تحدي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذا كانت الفظائع التي ترتكب اليوم في البوسنة والهرسك ترمي الى مجرد إرسال موجات صاعقة الى ضمير المجتمع الدولي، فعندئذ ربما يمكن لمجلس الأمن أن يتحمل هذه المأساة.

ولكن ما نشهده - للأسف - في البوسنة والهرسك اليوم ليس مجرد أمر مأساوي؛ فنحن لا نشهد ألم ومعاناة شعب فحسب. إن ما نشهده اليوم يتصل أيضا بالمبدأ الأساسي لهذه المنظمة وقاعدة سلوكها، ألا وهو عدم استخدام القوة ضد سيادة دولة عضو في المنظمة وسلامتها الاقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن ما نشهده يتصل اتصالا جوهريا بمبادئ حقوق الانسان، بما في ذلك الحق في الحياة وكرامة الفرد الانساني وقيمته.

اليوم، كما يشهد العالم، يُقترف العدوان والإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك دونما عقاب. ومن ثم، ليست مبادئ ميثاق هذه المنظمة وحدها هي التي تتعرض للازدراء والانتهاك السافر، ولكن مصداقية مجلس الأمن تتقوض هي الأخرى الى حد خطير.

إننا ندرك بالفعل أن المجلس قد اتخذ بعض التدابير لوضع حد نهائي لهذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي ترتكب في البوسنة والهرسك. وإننا ندرك حقا أن قوة الأمم المتحدة للحماية قد تم وزعها في البوسنة والهرسك. ونحن نحيي جميع المشاركين في قوة حفظ السلام تلك بالنيابة عن المجتمع الدولي على شجاعتهم، وبخاصة الجنرال موريون، الذي نشيد به لجهوده المبذولة من أجل إنقاذ أرواح التعساء في البوسنة والهرسك.

كما أننا مدركون بالطبع للجهود التي تبذلها بعض الدول الأوروبية لوقف مجرى الأحداث في البوسنة والهرسك. ونحن مدركون أيضا للنية المعلنة لحكومة كلينتون في وقف الفظائع التي تقترف في البوسنة والهرسك اليوم. وإننا مدركون لنية حكومة كلينتون. ونتمنى لو أمكن لتلك الحكومة أن تحمل باقي عضوية مجلس الأمن معها على التعامل مع المجرمين في البوسنة والهرسك اليوم.

إننا نحيي إدارة كلينتون وندعو الشعب الأمريكي الى أن يتحرك بالنيابة عن المجتمع الدولي لوضع حد للمهزلة التي تحدث في البوسنة والهرسك اليوم، على الرغم من عدم رغبة أعضاء مجلس الأمن في القيام بتحرك إزاء البوسنة والهرسك وربما ذلك ليس لسوء القصد وإنما لأسباب أخرى.

إن ما نشهده في البوسنة والهرسك إذن ليس فشلا للعمل على المستوى الفردي، بل نرى أنه فشل للمجلس مجتمعا في تحمل مسؤوليته التي تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. لهذا السبب نتكلم أمام هذا المجلس وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته بوصفه القيم على السلم والأمن الدوليين، وإلى وضع حد للمعاناة الإنسانية الجارية اليوم في البوسنة والهرسك.

هذا هو هدفنا الذي أتينا إلى هنا من أجله. إننا لا نأتي إلى هنا بغية التصدي للصراع في البوسنة والهرسك من زاوية الدين، ونرفض القبول بأن مرتكبي الجرائم في البوسنة والهرسك يتصرفون بناء على أي معتقد ديني. أعتقد أن ذلك هو تشويه للمسيحية أو أي دين آخر. إننا نرفض أن نرى هذا الصراع من منظور مسلمين ومسحيين. إن ما نلاحظه في البوسنة والهرسك هو اعتداء الإنسان على الإنسان وبعض الدوافع المرتبطة بالتوسع الإقليمي. فمن مسؤولية مجلس الأمن أن يضع حدا لمثل هذه النوايا والدوافع الآثمة.

قبل سبعة أشهر، عندما وقف رئيس بلدي مخاطبا الجمعية العامة، أعلن ما يلي:

"أما ذلك الذي يواصل العالم مشاهدته في يوغوسلافيا السابقة فيتحدى الفهم البشري. إن خطورة ونتائج تلك الحرب تذكرنا بسلوك كان العالم يتمنى أن يكون مجرد ذكرى."

(A/47/PV.9، ص ٣٨-٤٠)

لقد مضى داعيا إلى وضع حد للأعمال العدائية وتسوية الصراع بالوسائل السلمية. وثمة دعوات مشابهة ما فتئت تطلقها تكرارا الشعوب المحبة للسلم في جميع أنحاء العالم، وهي شعوب عانت من انعدام اليقين خلال فترة الحرب الباردة، وأملت، بل توقعت فعلا، بأن تظهر الدول كبيرها وصغيرها، في نهاية المطاف، تمسكا قويا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب ميثاق هذه المنظمة. إن احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، وتحريم العدوان، هما مبدآن توجيهيان يعملان على بلورة وتوجيه سياسات الدول الحديثة. وهذان المبدآن خالدان وثابتان ويبقيان ضمانة لأمن وحماية جميع الدول، ولا سيما الأعضاء في هذه المنظمة.

ومنذ الدعوة التي أطلقها رئيس دولتي منذ سبعة أشهر تقريبا، أصبحنا جميعا نشهد رغما عنا مأساة متعاظمة تتمثل في استمرار شعب البوسنة والهرسك يدفع الثمن باهظا للتجرؤ على أن يصبو إلى

الحرية وتحقيق المصير، وهما المثلان الأعليان المكرسان في ميثاق منظمتنا. إن بلدي يشعر عميق الشعور إزاء المحنة التي يعيشها شعب البوسنة والهرسك الذي وقع ضحية العدوان والإبادة الجماعية.

إننا نتكلم على "التطهير العرقي"، مبتعدين عما أشير إليه وحظي بالموافقة منذ عام ١٩٤٩، وأعني اتفاقية الإبادة الجماعية. إنها موجودة في الكتب. فبدلا من تسمية الأشياء بأسمائها، يتكلم المجلس على "التطهير العرقي" لأننا نعلم أن الإبادة الجماعية يترتب عليها تحمل مسؤوليات محددة. إذن لماذا نتكلم على "التطهير العرقي" عندما نعلم تماما أننا نتكلم على عمل يرتكب ضد ضمير المجتمع الدولي وضمير البشرية؟ إننا نتكلم على العدوان والإبادة الجماعية، وهما أسوأ جريمتين جاء الكتاب على ذكرهما. فعلى المجلس إذن الذي تقع عليه وحده مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين ومسؤولية حماية حقوق البشر وكرامتهم وأرواحهم، أن يرقى إلى مستوى الأحداث ويتحمل مسؤولياته على نحو جاد.

ونتيجة لسعي الصرب إلى تحقيق أطماعهم الإقليمية، تجذرت الأزمة في البوسنة والهرسك وباتت المذابح وأعمال الاغتصاب ومعسكرات التعذيب التي أصبحنا شهود عيان لها وألفنا مشاهدتها على أجهزة التلفاز، أدوات لمواصلة الحرب في البوسنة والهرسك. لقد شهدنا أفدح الانتهاكات للقانون الإنساني في الآونة الأخيرة، مثلما ذكرنا به رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا، بالإضافة إلى تهجير مجتمعات بأسرها داخل البوسنة والهرسك بالذات. إن المجتمع الدولي لم يتوان عن إدانة هذه الأعمال الهمجية وأعمال الإبادة الجماعية التي يعجز وصفها التي يرتكبها عملاء يعتقدون خطأ أن العالم سيبقى لا مباليا إزاء الأعمال الوحشية هذه.

بموازاة ذلك، بذلت جهود جادة ومكثفة لإحلال السلم ووضع حد للمجزرة والتقليل من احتمال التصعيد. ففرض الجزاءات من قبل هذا المجلس، ووزع قوة الأمم المتحدة للحماية، ووضع حظر للأسلحة، وحظر الطيران في أجواء البوسنة والهرسك كان القصد منها التعجيل في تسوية الصراع. وحتى الصيغة التي اقترحها وزير الخارجية السابق فانس ووزير الدولة السابق للشؤون الخارجية والكومنولث اللورد أوين، مع ما فيها من مغالطات، حملت توقعات متشابهة مفادها أنه في نهايةالمطاف، فإن معاناة شعب البوسنة والهرسك وطبيعتنا البشرية المشتركة ستمنعان مزيدا من التصعيد في الصراع، ووضع حد له.

مع ذلك لم يتحقق هذا الهدف لأن إرادة المجتمع الدولي لا تزال محل استهزاء. فالبلدة تلو البلدة والقرية بعد القرية تسقط تحت وطأة سلاح المعتدين الذين أظهروا تجاهلا صارخا لمبادئ القانون الدولي وعدم احترامهم المطلق لمعايير القانون الدولي والسلوك الحضاري. حتى وأنا أتكلم الآن هنا، تستمر عملية ذبح الشعب في البوسنة والهرسك.

مع ذلك لم يتحقق هذا الهدف لأن إرادة المجتمع الدولي لا تزال محل استهزاء. فالبلدة تلو البلدة والقرية بعد القرية تسقط تحت وطأة سلاح المعتدين الذين أظهروا تجاهلا صارخا لمبادئ القانون الدولي وعدم احترامهم المطلق لمعايير القانون الدولي والسلوك الحضاري. حتى وأنا أتكلم الآن هنا، تستمر عملية ذبح الشعب في البوسنة والهرسك.

إن وفد سيراليون يبقى على قناعة بأن المجتمع الدولي الذي يمثل ضمير الإنسانية لا يمكن أن يصم آذانه لصراخ الأمهات والأطفال الذين يتفجعون يوميا على أزواجهم وآبائهم الذين لن يروهم أبدا، وعلى القيم التي لن يسترجعوها أبدا، وعلى المنازل التي قد لا يعودون إليها أبدا. إننا لن نسمح للعنف الناجم عن هذا الصراع بالعمل على شل قدراتنا، كما ينبغي ألا نقف موقف اللامبالاة إزاء ما يبدو أنه محاولة لإزالة دولة عضو من الوجود. يجب ألا يسمح بإزالة البوسنة والهرسك من الوجود.

ومن الواضح الآن أن الوقت أخذ ينفد بالنسبة إلى شعب البوسنة والهرسك. فكل يوم ينقضي يصبح تحقيق هدف العدون الصربي أقرب منالا وإيمان الضحايا بأن الأمم المتحدة ستتصرف بقوة دفاعا عن حقوقهم يتزعزع إلى حد أبعد. ينبغي ألا يصبح هذا الإيمان ضحية أخرى لهذا الصراع. ويقدر ما يعجب بما يتحلى به شعب البوسنة والهرسك من شجاعة وثبات، ينبغي ألا ينظر إلى كفاحهم من أجل الحياة التي اختاروها لأنفسهم على أنه حدث منعزل لا تترتب عليه أية نتائج لها تأثير في وجودنا بالذات. فإذا سمحنا بفناء دولة البوسنة والهرسك، فإن العالم سيكون جديرا بالازدراء. إن الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد شعب البوسنة والهرسك تجعلنا جديرين بالازدراء.

إننا جميعا على متن الزورق نفسه. لا يمكننا أن نغض الطرف ونقول بأن الفظائع ترتكب على أرض بعيدة عنا. إنني من افريقيا وهي على مسافة بعيدة من البوسنة والهرسك، لكننا نتقاسم هوية مشتركة وإنسانية مشتركة مع شعب هذا البلد، ولهذا السبب طلبنا أن نتكلم أمام المجلس اليوم. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه التجربة لن تبقينا دون تغيير لأنها تنتهك المبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة، وهي تدعو إلى أخذ العبرة من الكلمات التالية التي قالها سياسي محنك معاصر:

"قد يعلمنا التاريخ بعض الدروس الواضحة، ولكن ثمة درسا تعلمه العالم ودفع ثمنا باهظا من أجله هو أن العدوان الذي لا يجري التصدي له يصبح مرضا معديا."

لقد رأينا ذلك فيما مضى. لذلك يرى وفد سيراليون أنه ينبغي لهذا المجلس أن يغتنم هذه اللحظات لممارسة مسؤوليته وسلطته بوصفه المدافع عن السلم والأمن الدوليين، ووضع حد لهذه المأساة واستعادة استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ووقف الإبادة الجماعية الجارية في البوسنة والهرسك.

إننا نتوقع أن تفضي مداولات المجلس الى اعتماد وتنفيذ تدابير يستقي منها شعب البوسنة والهرسك القوة والعون والأمل بأن العالم لم يُدبر له ظهره.

واليوم تستصرخ دماء ضحايا العدوان الذين لا حصر لهم العدالة في المجلس - بألا يدع الجرائم التي ارتكبت بحقهم تمر دون عقاب. ينبغي علينا أن نصغي لصرخاتهم، إن لم يكن لشيء فعلى الأقل لمنع التقليل من قدر أعضاء المجلس وقدر المناقشة الجارية فيه. وسواء شددت العقوبات، أو أنشئت محكمة خاصة بجرائم الحرب أو تم اللجوء الى نوع من الخيار العسكري، فإننا على قناعة بأن العمل الحازم والقوي الذي تتطلبه هذه الأزمة من المجلس - يمكنهما وقف المذبحة التي تجري اليوم في البوسنة. وسنظل نعقد الأمل بأن المجلس سيضطلع بمسؤوليته، ويشاطرنا قلقنا بوصفنا دولة صغيرة.

لا يسعني إن اختتم بياني دون أن أتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولدينا ملء الثقة بأن المجلس، تحت إدارتكم القديرة، سيواصل بنشاط اضطلاعه بمسؤولياته من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

لقد رأينا فعلا شاهدا على ذلك ونحن نثني عليكم. إن الدور الذي تضطلعون به في المجلس يبعث الشجاعة في نفوسنا. نود كذلك أن نعبر عن تقديرنا لسلفكم، السفير أوبراين، ممثل نيوزيلندا، على مهارته الرائعة التي أدار بها مداولات المجلس خلال الشهر المنصرم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل الأرجنتين. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أتوجه إليكم بالشكر على قيادتكم القديرة والطريقة التي تديرون بها هذه الجلسات. كما أريد أن أشكر مجلس الأمن على الفرصة التي تتيحها هذه الدورة لكي تعرب فيها بلادي عن رأيها في هذا الصدد.

لقد أعربت حكومة جمهورية الأرجنتين في الماضي وتود أن تؤكد مجددا الآن شجبها للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان وحقوق الأقليات التي ترتكب على نحو منظم في البوسنة والهرسك.

إن الهجمات على السكان المدنيين لا يمكن إلا أن تثير أكبر شجب للتعصب الذي يؤدي إليها. إن قلقنا أخذ يتزايد اسبوعا بعد اسبوع مع تزايد الفظاعات المرتكبة. فالأنباء التي نسمعها والصور التي نشاهدها تملؤنا بالحزن العميق والقلق المشروع.

إن محكمة العدل الدولية ذاتها - وهي حارسة شرعية النظام الدولي - قد نبهتنا الى ضرورة تجنب إبادة الجنس، وهي جريمة ضد كرامة الانسان وتنطوي على مسؤولية الدول والأفراد، على حد سواء.

إن مستوى الوحشية الذي شهدناه مؤخرا في سريبرينيتسا لا يمكن أن يمضي دون عقاب، وينطبق نفس الشيء على عمليات الطرد الجماعية والتشريد الإجباري للسكان المدنيين، والهجمات المتعمدة على غير المقاتلين، والمستشفيات وسيارات الاسعاف والانقطاع المتكرر لتدفق المواد الطبية والغذائية وغير ذلك من مواد الإغاثة الانسانية. كل هذا يعد وصمة على ضميرنا ويشكل انتهاكا صارخا للمعايير الأساسية للقانون الدولي.

ونحن نشعر بالقلق حيال حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك وهو ما يتركها عزلاء في وجه العدوان.

لكننا لهذا السبب لا نقبل أن يضعنا المعتدي في موقف يجبرنا فيه من الناحية الاخلاقية على أن نوصي، في هذا المحفل، برفع ذلك الحظر. إننا لا نزال نميل الى بذل كل جهد من أجل التوصل الى حل سلمي فوري. وفي ذلك تكمن قناعتنا، وعليه فإننا نتوجه بنداء أخير الى المعتدين بأن يأتوا الى مائدة التفاوض بقلب سليم وذلك لتحقيق الحل الفوري الذي عرض عليهم.

إن "التطهير العرقي" هو إهانة للبشرية، ويستحق ادانتنا الشديدة والواضحة. وينبغي على اولئك المسؤولين أن يدفعوا ثمن سلوكهم عاجلا أو آجلا.

وفي مواجهة هذا الموقف المأساوي، فإن الأرجنتين، التي لها علاقات صداقة تقليدية مع جميع شعوب يوغوسلافيا السابقة، تكرر تصميمها على تأييد الجهود الدولية لمحاولة حسم هذه الأزمة؛ ونؤيد تأييدا قويا اجراءات مجلس الأمن.

وفي هذا الإطار فإننا نسهم بعدد كبير من القوات في قوة الأمم المتحدة للحماية. ولقد شاركنا في السنة الماضية في مؤتمر المساعدة الانسانية لضحايا الصراع وحضرنا الدورة الاستثنائية الخاصة للجنة حقوق الانسان في جنيف بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

إن الأرجنتين تشارك حاليا في عمليات حفظ السلام المختلفة في امريكا الوسطى وأوروبا وافريقيا والشرق الأوسط. وقد قمنا بزيادة حجم مشاركتنا بصورة كبيرة في هذه العمليات، وسنواصل الإبقاء على حضورنا، لأن الأرجنتين مقتنعة بأن هذا يشكل التزاما ليس فقط بتلك البلدان التي لنا فيها قوات، لكنه التزام بالأمم المتحدة بوصفها أداة للنهوض بالسلم والأمن الدوليين. ولولا هذه القوات، وبخاصة قوات كندا، لكانت المأساة في سريبرينيتسا أكبر بكثير.

وفي هذا السياق، فقد أيدنا وانضممنا الى النداءات التي وجهها مجلس الأمن لجميع أطراف النزاع من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان سلامة قوة الأمم المتحدة للحماية. واليوم فإن وجودنا هو نقطة الضوء الوحيدة في ظلام الأزمة الدامس. وفي هذا الوقت نود، شأننا شأن كل البلدان التي تسهم بسخاء بقواتها في يوغوسلافيا السابقة من أجل قضية السلام، نطلب أن نبلغ وأن يسمع صوتنا فيما يتعلق بأية أعمال محتملة في المستقبل في المنطقة. ومن الواضح أن اهتمامنا ثابت لا يحيد.

وكاسهام محدد في الجهود الهادفة لتخفيف المعاناة الانسانية، فإن حكومة الأرجنتين قد أبلغت سلطات البوسنة والهرسك وكرواتيا بأن بلادي بالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، على استعداد لاستقبال الأيتام من البلدين، ونحن على استعداد لتولي مسؤولية ترتيبات السفر والعناية بهؤلاء الأطفال الذين طالهم العنف وإحضارهم الى بوينس آيرس.

ومن أجل تجنب المزيد من الخسائر في الأرواح والممتلكات، فإن حكومة الأرجنتين تحث مرة أخرى جميع الأطراف في الأزمة أن يجددوا جهودهم من أجل حل سلمي يحترم حرمة أراضي جميع دول المنطقة.

وليكن واضحا: لا يمكن بسط السيطرة على الأراضي عن طريق القوة. ويفترض حظر استخدام القوة مسبقا القضاء على الاستيلاء على الأرض عن طريق الغزو كأساس لفرض السلطة.

إن رفض الاعتراف بحيازة الأراضي نتيجة لاستخدام القوة يعني رفضا كاملا للصلاحية القانونية التي يمارسها المحتل في الأراضي المحتلة.

وباسم حكومة بلادي، أود أن أعبر عن دعمنا الراسخ جدا لخطة السلام التي تقدم بها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، كما أعلنها الأمين العام في الوثيقة S/25479 المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، وهي خطة تقع في سياق مبدأ التسوية السلمية التفاوضية للمنازعات.

ويجب الحفاظ على أساس هذه الخطة قبل أن تتحول الى ممارسة نظرية. والخطة هي الخيار الوحيد لوقف اراقة الدماء وإنهاء المأساة. وهي الأساس الوحيد الذي يمكن أن ترتكز عليه. ولن يكون الأمر سهلا ولكن مستحيلا اذا ما استمرت الأنشطة العسكرية.

إننا نؤيد أحكام القرارين ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٠ (١٩٩٣) اللذين اتخذهما مجلس الأمن مؤخرا وكذلك القرارات السابقة ذات الصلة. والقرار الأخير يرسل اشارة واضحة وقوية الى الطرف الذي يواصل اللجوء الى استعمال القوة في محاولته لانتهاك سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدتها الاقليمية.

وربما آن الأوان لأن ننظر في جعل المعتدي مسؤولا عن النفقات التي تتحملها الأمم المتحدة في جهودها لضمان السلم، وهي الجهود التي باتت ضرورية بسبب عدم الامتثال المتكرر لقرارات مجلس الأمن. وهذا، بطبيعة الحال، سيحدث دون المساس بالمسؤوليات الأخرى التي قد يتحملها المعتدي.

لكل صراع دولي نتائج لا يمكن التنبؤ بها. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن ينظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الشعوب والبلدان المجاورة ليوغوسلافيا سابقا وذلك في اطار قواعد التعايش السلمي الدولي ووفقا للمادة ٥٠ من الميثاق.

وستدرس الأرجنتين ممارسة لحقوقها السيادية تنفيذ تدابير ثنائية اضافية.

لقد حان الوقت لازالة أي ملاذ محتمل للجرائم التي تثير اشمئزاز البشرية. وهنا تقع المسؤولية الرئيسية على مجلس الأمن. وحان الوقت لإنهاء معاناة السكان المدنيين الأبرياء الذين ذنبهم الوحيد أنهم يعتنقون دينا مختلفا.

منذ نصف قرن، كتبت آنا فرانك في مذكراتها ما يلي:

"يمكنني أن أشعر بمعاناة الملايين، ولكنني اذا ما رفعت عيني الى السماء أومن بأن كل شيء سيكون على ما يرام. وأنا أعتقد أن هذه القسوة ستزول وسيعود السلم والهدوء مرة أخرى".

هذا حلم نتشاطره جميعا. والحمد لله أن آنا فرانك تنتمي اليوم الينا جميعا. فهي لا تعتنق دينا معينا ولا تنتمي الى عرق معين. وصوتها هو صوت البشرية والضمير.

إن مرور الوقت وتأجيل القرارات يثيران قلقنا. وأيا كان السبب فإن الثمن الذي ندفعه هو الموت والفظائع. من ثم من المتعذر تفسير أي تأخير. فقد حان الوقت للتعاون بحزم وباستمرار لكي يتسنى لنا أن نعيد السلم الى الرجال والنساء العزل والمفعمين بالأمل.

.. هذا هو التزامنا من خلال الأمم المتحدة وهي الهيئة الوحيدة التي بمقدورها أن تنهي العدوان الذي يمثل اهانة لنا جميعا. ولا بد لالتزامنا أن يتمثل في العمل المتضافر كمجتمع دولي مصمم على ضمان السلم وحكم القانون. ونحن - المدنيون والعسكريون على حد سواء - نؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة التعاون في وحدة كاملة مستلهمين بالمادة الأولى من الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل الجمهورية التشيكية. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن خالص سروري، سيدي الرئيس، اذ أراكم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر. إن وفدي متتنع بأن المجلس سيحقق في ظل قيادتكم القديرة النجاح في أداء المهام الهامة والصعبة التي تواجهه هذا الشهر.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير تيرنس أوبراين ممثل نيوزيلندا، على العمل الممتاز الذي قام به خلال رئاسته للمجلس في شهر آذار/مارس.

ما برحنا جميعا نصف الحالة في أراضي يوغوسلافيا سابقا، وخاصة البوسنة والهرسك، بعبارات قاتمة. واسمحوا لي بأن أضم صوتي الى الآخرين في ادانة وشجب الفظائع التي تجري في ذلك الجزء الممزق من قارتنا باستخدام عبارات وردت على لسان أكثر الممثلين الموجودين هنا دراية. فقد قال السفير محمد شاكر بيه ما يلي:

"إن ابادة الجنس والعدوان لفظتان قويتان في أية لغة وفي أي شكل ينطق بهما. إنهما ينقلان صورا تهز مشاعر البشر المتمدينين وتثير الرعب في نفوسهم. إنها الصور التي تأتي من البوسنة والهرسك في هذه الأيام." (S/PV.3201، ص ٦)

وتتضح الأبعاد المأساوية للحالة بشكل كامل في الخسائر المروعة في أرواح الأبرياء والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وتدمير البلد واستمرار نزوح آلاف اللاجئين.

وتهتم الجمهورية التشيكية اهتماما مباشرا بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لأوروبا الوسطى والشرقية. فقد زعزع الصراع في يوغوسلافيا سابقا استقرار المنطقة بشكل خطير مما يترك أثرا سلبيا على الحالة الأمنية في جميع أنحاء أوروبا.

لقد أصرت الجمهورية التشيكية على الدوام منذ بدء الصراع على التوصل الى تسوية سلمية وديمقراطية بالوسائل السياسية. وإننا نؤيد تأييدا قاطعا تنفيذ خطة فانس - أوين للسلم والولاية المنوطة

بوحدات قوة الأمم المتحدة للحماية العاملة في يوغوسلافيا سابقا. ونعتبر أن دور الوحدة التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية اسهام نشط في حل الأزمة، ونود أن تواصل عملياتها. واسمحوا لي في هذا السياق أن أشيد بسايروس فانس واللورد أوين وكل الذين عملوا معهما على جهودهم الحثيثة.

تستدعي الحالة في البوسنة والهرسك ايجاد حل يستند الى اتفاق بين جميع الأطراف الثلاثة المعنية. وستحترم الجمهورية التشيكية النتائج التي تتمخض عن المفاوضات أيا كانت شريطة أن تمنع المزيد من اراقة الدماء وتجسد بحق مصالح جميع أطراف الصراع.

لقد أثبتت التطورات الأخيرة أن الطرف الصربي لا يبدي ارادة كافية لتحقيق حل سياسي للصراع. واذا ما رفض ممثلو الصرب البوسنيون خطة فانس - أوين في الفترة المحددة فإن الجمهورية التشيكية ستؤيد اتخاذ اجراء حاسم اضافي من قبل مجلس الأمن.

لقد مضى وقت طويل دون أن يقبل الصرب البوسنيون تسوية تفاوضية للصراع. وإننا نرحب بالقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا بشأن تشديد الجزاءات الاقتصادية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ونحن نعتقد أن تعزيز نظام الجزاءات الذي يعتبره العديدون أنه ليس شاملا على النحو المرغوب فيه يمكن أن يكون له أثر ايجابي على الحالة. ومن الخطوات الايجابية الأخرى نود أن نذكر الحظر على الطيران العسكري في أجواء البوسنة؛ وقرار تسهيل ايصال المساعدات الإنسانية؛ وأخيرا وليس آخرا قبول جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا سابقا عضوا في الأمم المتحدة الذي نعتبره خطوة صوب تعزيز الاستقرار في المنطقة.

في الوقت ذاته، بات واضحا أن حلا سلميا للحالة في يوغوسلافيا سابقا لا يمكن تحقيقه بالوسائل الدبلوماسية وحدها. واستنادا الى ذلك نرى أن القرار ٨١٦ (١٩٩٣) الذي يقضي بفرض الحظر على تحليق الطائرات تعبير عن التصميم السياسي للمجتمع الدولي على تسوية الصراع في البوسنة والهرسك ونحن نؤيده بالكامل.

إننا نعتبر أن الحالة في كوسوفو بالغة الخطورة. فهي تنذر بصراع آخر يمكن أن يمتد الى الدول المجاورة. ويمكن لمنطقتي سانداياك وفويفودينا، في رأينا، أن تصبحا في المستقبل بؤرتين للصراع. لهذا السبب نعتبر أن أنشطة بعثات الرصد في هاتين المنطقتين مهمة للغاية؛ ونحن بصدد الإعداد للمشاركة فيها.

إننا ندين الاجلاء الجماعي للسكان من المناطق المستولى عليها والمعروف بعبارة "التطهير الاثني". فقد أصبح تدفق اللاجئين من يوغوسلافيا سابقا مشكلة تعاني منها أوروبا بأسرها مما يشكل خطرا على الاستقرار الداخلي وأمن الدول. وما انفكت الجمهورية التشيكية تقدم المساعدات الإنسانية للاجئين في أراضيها وكذلك لجمهوريات يوغوسلافيا سابقا.

إننا نصر على اجراء تحقيق دقيق لجرائم الحرب المرتكبة في منطقة يوغوسلافيا سابقا ونطالب بمعاقبة مرتكبيها وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٠٨ (١٩٩٣).

وإننا على يقين من أننا جميعا ندرك بصورة مؤلمة الحالة الإنسانية الخطيرة والمتردية باطراد وبخاصة في أماكن مثل سراييفو وسريبرينيتسا. وان الحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء وتعزيز العمليات الإنسانية الحالية يعتبران من أمس الاحتياجات. ويتعين على مجلس الأمن أن يحرص على أن تتميز إجراءاته في هذا الخصوص بآلية إنفاذ ذات مغزى وارادة سياسية جادة.

وكما بدأت بياني بالاقتباس من كلمات السفير شاكر بي ممثل البوسنة والهرسك، اسمحوا لي، بإذنه الكريم، أن اختتم بياني بالطريقة نفسها. ان كل ما يحدث في يوغوسلافيا السابقة يقود الى أن هناك

"التزاما على مجتمع الأمم باتخاذ خطوات فعالة من أجل الوقف الفوري للأعمال التي تمثلها هاتان اللفظتان [العدوان وإبادة الجنس]" (S/PV.3201، ص ٦).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على العبارات الرقيقة التي وجهها الى سلفي والي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين. والجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال ستحدد بالتشاور مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠